

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٩



الثلاثاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

(منقولاً)

الرئيس: السيد لوفسانجين أردينشولون

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥

بنود جدول الأعمال من ٥٧ إلى ٨١ (تابع)

اتخاذ إجراءات بشأن جميع مشاريع القرارات
المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع
السلاح والأمن الدولي

بتوافق الآراء. ومن الواضح أن مشروع القرار
A/C.1/50/L.25/Rev.1 لا يحظى بتوافق آراء. ويعتقد
كثيرون في اللجنة أنه لم يحن الوقت لعقد دورة
استثنائية تتعلق بنزع السلاح. إلا أن مجموعة من الدول
تسعى إلى فرض إرادتها على غيرها باللجوء إلى
التصويت.

وأعمال جلسة عصر اليوم كلها تتعلق بمسألة ما إذا
كان مقدمو مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1 يريدون أن
يكسبوا تصويتاً وأثناء العملية يخسرون أية إمكانية لدورة
استثنائية متعلقة بنزع السلاح. هذه هي المسألة
المعروضة علينا.

وأي قرار بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة
مكرسة لنزع السلاح يعارضه عدد من الدول، بما في ذلك
بضع دول كبرى، دعوة مسبقة إلى فشل تلك الدورة. كيف
يمكن لدورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح
أن تسفر عن شيء مفيد إذا لم تشارك فيها جميع الدول
الكبرى؟

إن التعديلات التي تقترح الولايات المتحدة إدخالها
توفر فرصة أمام المجتمع الدولي للتوصل إلى قرار
مشترك رشيد يتعلق بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذه الجلسة
تشرع اللجنة في البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.25/
Rev.1 والتعديلات المقترح إدخالها عليه في الوثيقة
A/C.1/50/L.62/Rev.1.

قبل أن تبدأ اللجنة البت في مشروع القرار، أعطي
الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات غير بيانات
تعليق المواقف أو تعليق التصويت بشأن مشروع القرار
A/C.1/50/L.25/Rev.1.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة
شفوية عن الانكليزية): لا يزال موجوداً تفاهم عام في
اللجنة وفي الجمعية العامة بأن جميع المقررات المتعلقة
بعقد دورة استثنائية تتعلق بنزع السلاح، والمتعلقة
أيضاً بنتيجتها أو ما يترتب عليها يجب أن تكون

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ونعتقد أن المواضيع التي ستناقش باللغة الأهمية حقا. ولذا، فإننا نشجع الجميع على البحث عن أساس مشترك بشأن هذه المسألة.

وإذ قلت ذلك أعتقد أن نص التعديلات التي اقترحتها الولايات المتحدة بعيد الأثر. فمن المحتمل أن يقتضي الأمر إجراء مفاوضات مطولة. ولهذا السبب، وفي ضوء الاتصالات التي أجريتها مع بعض الوفود، وبالنظر إلى أهمية موعد عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، والذي ينبغي في رأينا أن يتقرر بتوافق الآراء، أود أن أطرح تعديلا شفويا بسيطا للغاية على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1. والغرض من ذلك هو التأكد مما إذا كانت الفرصة لا تزال مؤاتية للتوصل إلى توافق في الآراء في اللجنة بشأن المسألة الهامة، مسألة موعد عقد الدورة.

والاقتراح هو كما يلي: في الفقرة ١ من المنطوق يستعاض عن عبارة "في عام ١٩٩٧" بعبارة "بحلول عام ١٩٩٩". وعليه يكون نص الجملة كما يلي:

"تقرر عقد دورتها الاستثنائية الرابعة بشأن نزع السلاح بحلول عام ١٩٩٩، إذا أمكن ذلك، على أن يتقرر تحديد الموعد وجدول الأعمال بدقة من خلال المشاورات قبل نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة؛"

وعندما نقول "بحلول عام ١٩٩٩" فذلك يعني أنه يمكن عقدها قبل عام ١٩٩٩، وهي خطوة ترضي الذين يرون ضرورة أن يكون الموعد هو عام ١٩٩٧، وإن لم تكن تمثل الموعد الذي أشار إليه وفد الولايات المتحدة. وأعتقد أن هذا الجهد الحقيقي والصادق من أجل التوصل إلى حل توفيقى يستحق الاهتمام الإيجابي من الجميع. فالغرض منه شطر الخلاف، إن جاز القول، ووضع جدول زمني محدد لبعض الشيء لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، على نحو يتماشى، في المقام الأول، مع ما اقترحه واضعو مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1.

هذا هو اقتراحنا: الاستعاضة عن عبارة "في عام ١٩٩٧" بعبارة "بحلول عام ١٩٩٩". وذلك في رأينا من

مكرسة لنزع السلاح، مع مراعاة التطورات الكبرى في مجال نزع السلاح المتوقعة بين الآن ونهاية القرن - تطورات مثل إبرام معاهدتين تتعلقان بحظر شامل للتجارب النووية، وبوقف انتاج المواد الانشطارية لغرض صناعة أسلحة: ونفاذ وتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ والمعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢)؛ ونحن نتوقع أيضا مزيدا من التقدم في تحديد الأسلحة التقليدية.

وتفهم الولايات المتحدة أن الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تكلفت حوالي ٧,٥ من ملايين الدولارات - وكان هذا - في اعتقادي - بحساب دولارات عام ١٩٨٨. ولا أعرف تكلفة دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح عام ١٩٩٧. ولكنها قد تكون في حدود ٢٠ مليوناً من الدولارات.

وعلى أساس ذلك الاعتبار وحده سيكون من غير الملائم أن تعقد في المستقبل القريب دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. فالوقت لم يحن بعد، وخاصة بالنظر إلى الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة، للتفكير في عقد مؤتمرات كبيرة، والأجدر بنا، بدلا من ذلك، أن نركز على المهام المطروحة علينا، أي المهام القائمة بالفعل في محافل نزع السلاح.

إن التعديلات التي اقترحها وفد بلدي والتي تم تسجيلها رسميا في الوثيقة A/C.1/50/L.62 هي عبارة عن قائمة بالتعديلات لا يعتمد كل منها بالضرورة على الآخر. وأي إجراء يتخذ بشأن التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.62 أرجو أن يكون على أساس كل بند على حدة، وليس على أساس الوثيقة في مجموعها.

وفي حالة وجود اقتراح بعدم اتخاذ إجراء بشأن مقترحاتي، فأود أن ينظر إلى البيان الذي أدليت به توا باعتباراه اعتراضا على ذلك الاقتراح.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تابع وفد بلدي بقلق متزايد النقاش الذي دار حول مشروع القرار هذا اننا نعلق أهمية على عقد

أدخلت تعديلات على مشروع قرارها على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.25/Rev.1.

ونود أن نسلط الأضواء على الروح البناءة التي سادت مشاوراتنا مع الاتحاد الأوروبي. فقد طرحت اقتراحات وبدائل، وبذلت محاولة لتضييق الخلافات. وهذا شيء إيجابي، وتلك هي الروح التي ينبغي أن تلهم أعمال هذه اللجنة.

غير أننا، للأسف، لم نتمكن من التوصل إلى الاتفاق ولكننا على الأقل حاولنا. وفي الوقت ذاته، قدم ممثل الولايات المتحدة في جلسة يوم أمس تعديلات شفوية ترد الآن في الوثيقة A/C.1/50/L.62. وبعد أن درسنا تلك التعديلات لابد من أن نعرب عن أسفنا لأنها تتعارض مع روح ومقصد مشروع القرار الذي قدمته كولومبيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

ولهذا السبب، وبأقصى ما يمكن من روح التعاون، وبالنيابة عن حركة عدم الانحياز، نرجو وفد الولايات المتحدة أن يعيد النظر في اقتراحه. ومع هذا، سمعنا ما قاله ممثل الولايات المتحدة، والذي يوضح بجلاء موقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع، ويؤسفنا أنه لابد لنا لهذا السبب أن نطلب عدم البت في المقترحات الواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.62. إننا نستشرش بأقصى ما يمكن من روح التعاون، ونحن على اقتناع بأننا سنحرز تقدما في المفاوضات وفي السعي إلى الحلول متى ما استطعنا التغلب على هذه العقبة، وهذه هي الروح التي ينبغي أن تسود أعمال هذه اللجنة.

السيد يوسف (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلبت الكلمة من أجل التذكير على الاقتراح الذي قدمه ممثل كولومبيا، بوصف بلده رئيس حركة عدم الانحياز، بعدم البت في التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.62.

السيد أولوسانموكن (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد نيجيريا الاقتراح الذي تقدمت به كولومبيا، بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، بعدم البت في التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.62. ويعتقد وفدي أنه كان هناك ما يكفي من

شأنه أن يقوي النص؛ وسيكون، على ما آمل، اسهاما إيجابيا ومحاولة حقيقية للتوصل إلى حل توفيقي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل النرويج على التعديل الشفوي الذي اقترح إدخاله على مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1، وعلى الجهود التي بذلها لردم الفجوة القائمة بين مختلف الوفود بشأن مشروع القرار هذا. وإنني أقدر الجهود التي بذلها في هذا الصدد.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنظر إلى التغيرات الايجابية التي حدثت مؤخرا على الساحة الدولية - تخفيف حدة التوترات على الصعيد العالمي، وظهور روح جديدة تحكم العلاقات بين الدول أصبح الطريق ممهدا لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ويذكر أنه في القرار المتعلق بهذا الموضوع والذي اتخذ دون تصويت في العام الماضي، قررت الجمعية العامة، من حيث المبدأ، أن يعقد في عام ١٩٩٧، إذا أمكن ذلك، دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، على أن تقرر الجمعية العامة، في هذه الدورة، موعد عقدها.

وفي مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1 الذي عرضته كولومبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، تقرر الجمعية العامة، في الفقرة ١ من المنطوق، أن تعقد دورتها

"الاستثنائية الرابعة بشأن نزع السلاح في عام ١٩٩٧، إذا أمكن ذلك، على أن يتقرر تحديد الموعد وجدول الأعمال بدقة من خلال المشاورات، قبل نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة".

وكما يلاحظ، فإن هذه الصياغة هي نفس الصياغة المستخدمة في الفقرة ١ من منطوق القرار الذي اتخذ في العام الماضي والذي، كما ذكر من قبل، اتخذ دون تصويت. وقد رثي أن عام ١٩٩٧ عام مؤات لعقد تلك الدورة الاستثنائية. وكان من المتوحي أن تختتم قبل نهاية عام ١٩٩٦ المفاوضات الهامة الجارية حاليا في مختلف ميادين نزع السلاح. وقامت حركة عدم الانحياز بإجراء مشاورات مع الوفود المعنية، ونتيجة لتلك المشاورات

الوقت لإجراء مشاورات ومفاوضات على مشاريع القرارات المختلفة. حتى أن الدول الأعضاء في حركة

عدم الانحياز وافقت على تعديل مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1 احتراماً ومراعاة منها لآراء الآخرين، ولكن يبدو لنا أن هذه المبادرة تجاهلها البعض، وطرح وجهته نظراً مغايرة تماماً في صورة تعديل في هذه الساعة المتأخرة. إن الغرض مما يسمى بالتعديل ليس واضحاً ولكن يبدو جلياً أنه لم يقدم بهدف تحسين المشروع وإنما لتغيير مغزاه. إن التعديل لا تربطه أي صلة بمشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1 ولا ينبغي أن يعتبر تعديلاً لمشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1. ونأمل أن تدرك الوفود هذه الحقيقة وأن ترفض البت في A/C.1/50/L.62.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب ممثل آخر في الادلاء ببيان؟

السيد مرادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلبت الكلمة، على غرار وفود كولومبيا واندونيسيا ونيجيريا الذين تكلموا قبلي، لأعرب عن تأييدي لاقتراح ممثل كولومبيا بعدم البت في التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.62.

إن وفدي لا يعتقد أن هذه التعديلات قدمت عن نوايا حسنة ومقاصد طيبة. لقد قدمت لمجرد إجهاد اقتراح بناء، يتمثل في عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، قدمته مجموعة هامة من الدول الأعضاء. ولا نفهم لماذا تعطي بعض الوفود لنفسها حرية اللجوء إلى أية وسيلة ممكنة لتدمير المبادرة المقترحة هذه.

إن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تعطينا فرصة لالتماس سبل ووسائل النهوض بنزع السلاح، وتحديد أوجه اختلافاتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها. لماذا تعارض بعض الوفود هذه المبادرة؟ عندما يتعلق الموضوع بمبادرات مقدمة من بلدان عدم الانحياز تشير بعض الوفود مشكلاً الآثار المالية، ولكن بالنسبة للمبادرات والاقتراحات الأخرى التي تعالج في الجمعية العامة، والتي في رأي وفدي ليس لها أية أهمية وإنما تترتب عليها آثار مالية، فإن تلك الوفود بالذات لا تشير أي سؤال حول الآثار المالية.

لقد قدم ممثل كولومبيا اقتراحا بعدم البت في التعديلات المقترحة في الوثيقة A/C.1/50/L.62.

وبالإضافة إلى مقدم الاقتراح، يجوز لممثلين اثنين، أن يتكلما في تأييد الاقتراح، ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته. هل يوجد ممثلان مؤيدان وممثلان معارضان؟ لقد تكلم اثنان في تأييد الاقتراح. وقد أوضح ممثل الولايات المتحدة في بيانه أن وفد الولايات المتحدة يعارض الاقتراح. هل هناك بيان آخر ضد الاقتراح؟ إذا لم يكن هناك وفد يرغب في الكلام، سنمضي إلى التصويت.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان بوسعي أن أتدخل على أساس المادة ١١٦ من النظام الداخلي، التي تلتمها توات، لأنكم، سيدي، يبدو أنكم قد سمحتم ليس لكولومبيا وحدها بل لثلاث دول أخرى بالكلام في تأييد اقتراح عدم اتخاذ إجراء، على الرغم من المادة. ولم أثر نقطة نظام لأنني لم أرد أن تضع عليّ فرصة الاستماع إلى بيان إحدى هذه الدول، التي اشتركت في خمس حملات بتعديلات مستقلة على مشاريع القرارات الغربية، هذه الحملات بالتعديل غرضها المشترك الوحيد هو تحريف وتغيير وتحويل فحوى مشاريع القرارات الأساسية. وقد استمعنا ما يكفي من البيانات في تأييد الاقتراح الكولومبي بعدم اتخاذ إجراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان فهمي، قبل وصول المستشار القانوني، أننا كنا ندلي ببيانات عامة حول مشاريع القرارات، قبل اتخاذ إجراء. وقد انضم إلينا الآن المستشار القانوني وأنا أتبع استشارته. وإنني أعذر عن أسلوب الرئيس في إدارة هذه الجلسة. لقد كان أسلوبا غير موفق ولكننا سنواصل الآن.

أطرح للتصويت الآن الاقتراح الإجرائي لممثل كولومبيا، بعدم البت في التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.62 بكاملها.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

ولذلك يؤيد وفدي أيضا طلب كولومبيا بعدم البت في التعديلات الواردة في A/C.1/50/L.62، ونأمل أن تؤيد جميع الدول الأعضاء هذا الطلب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل هناك متكلمون آخرون؟ لا يبدو أن هناك أحداً.

أمام اللجنة طلب مقدم من ممثل كولومبيا بعدم البت في التعديلات الواردة في A/C.1/50/L.62. وأمام اللجنة أيضا تعديل شفوي من ممثل النرويج، والتعديلات المقدمة من الولايات المتحدة في الوثيقة A/C.1/50/L.62.

هل يتعلق طلب عدم البت المقدم من ممثل كولومبيا بالتعديل الشفوي الذي اقترحه ممثل النرويج؟ هل يتفضل ممثل كولومبيا بتكرار اقتراحه؟

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): الاقتراح الذي قدمته بلدان حركة عدم الانحياز هو طلب بعدم البت. وهو يتعلق بالتعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.62 بأكملها.

ومن المتعذر أن يعالج اقتراحنا التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل النرويج لأنه لا علم لنا بذلك التعديل. فنحن لم نسمع به إلا الآن. وإننا ممتنون له ونقر في كل الأحوال بأنه تعبير عن الاستعداد لتقريب المواقف. ولكن طلبنا بعدم البت يتعلق في المقام الأول بالتعديلات التي قدمتها الولايات المتحدة في الوثيقة A/C.1/50/L.62 بأكملها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأتلو المادة ١١٦ من النظام الداخلي: "تأجيل المناقشة":

"لأي ممثل، أثناء مناقشة أية مسألة، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث. ويجوز لممثلين اثنين، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته، ثم يطرح الاقتراح فوراً للتصويت. وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين بمقتضى هذه المادة".

المتنعون:

السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، بنما، بيرو،
أوروغواي.

اعتمد الاقتراح بعدم البت في التعديلات
على مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1 الواردة في
الوثيقة A/C.1/50/L.62 بأغلبية ٨٨ صوتاً مقابل ٤٧، مع
امتناع ٧ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على
اللجنة الآن تعديل شفوي مقدم من ممثل النرويج. ووفقاً
للنظام الداخلي ينبغي لنا الآن أن نتناول اقتراح ممثل
النرويج.

أعطي الكلمة لممثل كولومبيا للتكلم في نقطة نظام.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):
بإذنكم أطلب تعليق الجلسة لبضع دقائق لبحث الاقتراح
المقدم من ممثل النرويج.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قُدم اقتراح
معقول جداً بتعليق الجلسة. هل لي أن أعلق الجلسة لمدة
١٥ دقيقة؟ هل سيكون هذا كافياً؟

عُلقت الجلسة الساعة ١٦/٣٠ واستؤنفت الساعة
١٧/١٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
لممثل النرويج.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): أريد أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطاء
الجلسة بعض الوقت للنظر في هذه المسألة الهامة،
بغرض محاولة إيجاد تسوية يمكن أن تشكل أساساً
لتوافق في الآراء. وأكرر أن المشاورات التي أُجريت
عززت برأيي مطلب توافق الآراء بمعنى أنه يوجد
اعتراف واسع النطاق بأن اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة
الهامة عن طريق التصويت، مع احتمال تصويت بلدان
هامة عديدة ضده، يشكل خطراً على إجراءات أخرى.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): تنتقل اللجنة الآن إلى إجراء تصويت مسجل
على الاقتراح الذي قدمه ممثل كولومبيا بعدم البت في
التعديلات المطلوب إدخالها على مشروع القرار
A/C.1/50/L.25/Rev.1 والواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.62.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، استراليا، البحرين، بنغلاديش،
بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني
دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون،
الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو،
كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،
إكوادور، مصر، فيجي، غابون، غانا، غينيا، غيانا، هايتي،
الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا،
الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،
لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر،
ملاوي، ماليزيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك،
منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال،
نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بابوا غينيا
الجديدة، الفلبين، قطر، رواندا، سانت لوسيا، ساموا،
المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر
سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام،
الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد
وتوباغو، تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة،
فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، بيلاروس،
بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك،
استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان،
هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان،
كازاخستان، لاوس، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ،
موناكو، هولندا، النرويج، باراغواي، بولندا، البرتغال،
جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد
الروسي، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية
مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة
المتحدة، الولايات المتحدة.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، استراليا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، اثيوبيا، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات، الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

المتنعون:

أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، اليابان، كازاخستان، باراغواي، بيلاروس، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، أوكرانيا.

وبعدما قلت ذلك أستنتج بعد إجراء عدد من الاتصالات أنه لا يوجد في الوقت الراهن أساس لتوافق الآراء بشأن هذه النقطة، وهي حقيقة أشعر صادقاً بأسف تجاهها. ويحدوني الأمل فـلـي أن يتفهم الجميع الجهد الذي بذله وفد بلدي، بمعنى أنه كان محاولة أصيلة لإيجاد توافق في الآراء. وآسف لأن يتعين عليّ إبلاغ اللجنة بأن المحاولة فشلت. وعلى ضوء هذه الحالة، أسحب الآن التعديل الذي اقترحته بشأن الفقرة ١ من المنطوق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الجهود الأصيلة التي بذلها من أجل مساعدة اللجنة على التوصل إلى توافق في الآراء.

أعطي الكلمة لممثل كولومبيا.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أعرب عن امتناننا لسفير النرويج الموقر على الجهود التي بذلها، وعلى بادرته بسحب التعديل الذي طرحه على مشروع الاقتراح الذي تقدمت به حركة عدم الانحياز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1.

طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٥ من المنطوق.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في إجراء تصويت مسجل، أولاً على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1 المعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح". إن مشروع القرار هذا عرضه ممثل كولومبيا، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، في الجلسة السادسة عشرة للجنة، المعقودة يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

المتنعون:

أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، اليابان، كازاخستان، باراغواي، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، أوكرانيا.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٢ من المنطوق بأغلبية ٩٦ صوتاً مقابل ٣٩ صوتاً، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ اللجنة الآن التصويت على الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، استراليا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، اثيوبيا، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات، الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد،

تقرر الإبقاء على الفقرة ١ من المنطوق بأغلبية ٩٦ صوتاً مقابل ٣٩ صوتاً، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تصوت اللجنة الآن على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، استراليا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، اثيوبيا، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات، الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد،

ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الممتنعون:

أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جامايكا، اليابان، كازاخستان، باراغواي، بيلاروس، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، أوكرانيا.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار بأغلبية ٩٥ صوتاً مقابل ٣٩ صوتاً مع امتناع ١١ عضواً عن التصويت.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1 في مجمله.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، استراليا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، الكامبيون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، أثيوبيا، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر،

جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الممتنعون:

أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جامايكا، اليابان، كازاخستان، باراغواي، بيلاروس، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، أوكرانيا.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٤ من المنطوق بأغلبية ٩٥ صوتاً مقابل ٣٩ صوتاً، مع امتناع ١١ عضواً عن التصويت.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ اللجنة الآن التصويت على الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، استراليا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، الكامبيون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، أثيوبيا، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو،

يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تأييده لفكرة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ونرى أن توافق الآراء ضروري لعقد مثل هذه الدورة. وقد بذل الاتحاد الأوروبي جهودا مستدامة للتوصل الى نص بتوافق الآراء لمشروع قرار يضمن تأييد جميع أعضاء اللجنة. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للنرويج على مساعيها الأخيرة من أجل التوصل إلى حل توفيقى بشأن هذه النقطة.

لقد امتنع الاتحاد الأوروبي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1 لأننا لا نستطيع في هذه اللحظة قبول أي تاريخ محدد. ونود في هذه المرحلة أن نؤكد على ضرورة إجراء مشاورات إضافية والسعي الى توافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء، سواء فيما يتعلق بجدول الأعمال أو بتاريخ مثل هذا الحدث. وبالتالي، نأسف بالغ الأسف للاضطرار إلى تصويت لا تشكل نتيجته أساسا صالحا للتخصيص للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح ولا لعقدها.

السيد رتشاردي (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): آخر دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح عقدت قبل سبع سنوات، في عام ١٩٨٨. ومنذ ذلك الوقت، جرت تغييرات عميقة في حالة الأمن الدولي. وقد اتفقنا، بتوافق الآراء في السنة الماضية، على أن دورة استثنائية أخرى ستتيح الفرصة لاستعراض عملية نزع السلاح من منظور جديد.

ونأسف لأن اللجنة لم تتمكن من الموافقة على مشروع القرار الخاص بالدورة الاستثنائية بتوافق الآراء. وكنا نعتقد أننا نتحرك فـفي ذلك الاتجاه بالتعديلات المفيدة التي قدمها الاتحاد الأوروبي في بداية الأسبوع. ولسوء الحظ، أن التعديلات التي كانت موضوع تصويت مسبق والتي اتفق على ألا يبت فيها، يبدو أنها لم تجعل توافق الآراء أقرب منا. ولذلك السبب، صوتت نيوزيلندا مؤيدة القرار الخاص بعدم البت فيها. وصوتنا مؤيدين مشروع القرار في مجمله للأسباب التي شرحتها توا.

ولكن هناك أشياء أخرى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. لا تعتبر نيوزيلندا أن من الممكن ولا من الحكمة عقد دورة استثنائية في عام ١٩٩٧. ونرحب بعبارة "إذا أمكن". وعام ١٩٩٧ ليس مناسباً بالنسبة لتقويم الأمم

ملوي، ماليزيا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة.

الممتنعون:
ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاوس، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، النرويج، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1 في مجمله بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٤٦ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم.

السيد مارتينيز سالازار (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ وأعربت البلدان التالية عن تأييدها لهذا البيان: استونيا، وايسلندا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والنرويج، وهنغاريا.

الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ ولسوء الحظ أنه توجد نهج مختلفة في الوقت الحاضر بالنسبة لضرورة عقد مثل هذا المؤتمر والوقت الذي يجب أن يعقد فيه، وكذلك بالنسبة لجدول أعماله وعمله. وفي ضوء الحالة السائدة في الوقت الحاضر من الصعب تماما أن نتعشم أن ينجز ذلك المؤتمر أعمالا بناءة وأن يحقق أي نتائج ايجابية.

إننا نعتقد أن وفد النرويج قدم اقتراحا معقولا للغاية بأن يعقد المؤتمر في وقت مناسب قبل عام ١٩٩٩. ونحن نأسف أشد الأسف لأن ذلك الاقتراح لم يقر. ونعتقد أن إقراره كان سييسر تحقيق توافق الآراء بشأن هذه المسألة الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب ممثل آخر في الإدلاء ببيان لشرح تصويته؟ يبدو أنه لا يوجد أحد.

باعتماد مشروع القرار هذا، تكون اللجنة الأولى قد أكملت أعمالها في الدورة الخمسين للجمعية العامة.

بيان ختامي للرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة الخمسين توشك على الانتهاء. واسمحوا لي بأن أشاطركم في هذه اللحظة بعض الأفكار، التي تبلورت لدي من مداولات الأشهر الماضية لمسائل الأمن الدولي ونزع السلاح الحيوية.

لو أردت أن أصف هذه الدورة بكلمات قليلة، لقلت إنها كانت ممارسة مكثفة مثمرة فكريا. وبملاحظة ذات طابع شخصي أكثر قد أضيف أنها كانت بالنسبة لي تجربة حققت أمنياتي، ولم تكن قط فاترة أو سهلة. ولا أكاد أذكر وقتا ارتفع فيه الحماس في المناقشات من الناحية السياسية والمشاعرية في اللجنة الأولى إلى درجة بقدر الدرجة التي بلغها هذا العام.

وحتى في هذا الجو المشحون بالمشاعر، لم تفشل الوفود في إبداء حسن النية، وروح التسوية، والاستعداد لتقبل الحلول الوسطى. وقدمت أيضا إلى الرئاسة التعاون بأكمل صورة ممكنة، ولهذا أشعر بامتنان عميق للجميع.

المتحدة. فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار ليس فقط جدول أعمال نزع السلاح، ولكن أيضا الاقتراح الآخر المعروض حاليا على اللجنة الثانية، والذي يحظى بتأييد واسع النطاق، بعقد دورة استثنائية مكرسة للبيئة والتنمية. وهي الدورة الخمسية المخطط لها لتنقيح جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، تنفيذا لنتائج مؤتمر ريو دي جانيرو. وسيسبقها اجتماع تحضيرى أيضا في عام ١٩٩٧. وستكون تلك الدورة دورة استثنائية هامة تعتمز بلدان مثل نيوزيلندا أن تكرر لها جميع طاقاتها. ونتصور أن الدول الأخرى، ولا سيما الدول الصغيرة، ستحذو حذونا.

وهناك مسألة الكلفة. إن الدورة الاستثنائية تكلف قدرا كبيرا من المال في وقت يتسم بأزمة مالية حادة. ويجب أن نتوقع أن يحصل المجتمع الدولي مقابل هذا الاستثمار الضخم أساسا تطلعا وإيجابيا ومتفقا عليه للبرامج المقبلة لنزع السلاح. ولهذه الأسباب يعتبر التحضير الدقيق أمرا مطلوبا - ربما أكثر مما يمكن انجازه بصورة واقعية قبل عام ١٩٩٧.

ولهذا، وبعد النظر الواجب والمطلوب في مشروع القرار الذي صوتنا عليه الآن، نرى أن من الأفضل اتخاذ قرار بعقد دورة استثنائية في موعد أبعد من ذلك بقليل، وعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٨ أو ١٩٩٩. ونوصي بأن تنظر الوفود في تلك الفكرة.

السيد بندورا (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): طلبت الكلمة لأعلن تصويتنا على مشروع القرار A/C.1/50/L.25/Rev.1. لقد امتنع وفدي عن التصويت رغم اتفاقه مع المشاركين في تقديم مشروع القرار بقيام الحاجة إلى عقد محفل تحت رعاية الأمم المتحدة يلخص نتائج الجهود الكبيرة التي بذلت في السنوات الأخيرة، ويحدد الاتجاه الذي سيتحرك فيه المجتمع الدولي في القرون والآلاف من السنوات المقبلة، وييسر بناء عالم بدون صراعات وحروب. وهذا وقت مناسب بصفة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتهيئة مناخ جديد بصورة جوهرية في العالم.

ولهذا يبدو لنا من الأهمية بمكان أن يعقد مؤتمر ناجح، تصدر عنه وثائق بتوافق الآراء تكون بسبب أهميتها وآثارها مشابهة للوثيقة الختامية للدورة

جزءاً من استراتيجية عظمى - يتألف دائماً من عناصر متكاملة بشكل متبادل لمركب واحد.

وكشفت المناقشات أيضاً أن نزع السلاح لا يمكن أن ينجح دون مستوى أدنى من التعاون السياسي القائم على الثقة، وعلى الاعتراف بأن التقدم يجيء على خطوات متتابعة تستفيد من الاتجاهات الإيجابية. ومرة أخرى، تبين المناقشات الكبيرة الكاملة في الدراسة السنوية لمجالات الاتفاق ومجالات عدم الاتفاق بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الهامة طريقة حل هذه الخلافات وإحراز التقدم.

أنتقل إلى الدروس العملية المستفادة، دون الإيحاء بطبيعة الحال بأن عرضي سيكون شافياً وافياً، فأنتقل إلى عدد من هذه الاتجاهات. كان واضحاً مما حدث في اللجنة أن المسائل النووية لا تزال أكثر البنود أهمية - وأقول إنها أكثر البنود المدرجة على جدول الأعمال الحالية لنزع السلاح إثارة للخلاف. ومجموع المشاكل الناجمة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بها، لا يزال يؤثر تأثيراً كبيراً على مواقف الدول بالرغم مما يعتبر بشكل عام نتيجة ناجحة لمؤتمر الاستعراض والتمديد - الذي، بالمناسبة، لم يكن سهلاً ولا مؤكداً. لكن المقررات المترابطة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها وقُضت الأساس لطرح مقترحات جديدة في هذه اللجنة.

والمطالبات المصممة المتجددة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن من عام ١٩٩٦ في إطار مؤتمر نزع السلاح أيدتها الغالبية العظمى من الوفود. والتمسك بخيار القدرة التفجيرية النووية الصفرية قوبل بترحيب بوصفه تطوراً جديداً مشجعاً.

وهذه التطورات - جنباً لجنب مع التطورات الأخرى التي وقعت مؤخراً واسترعت انتباه الحكومات والرأي العام بأسره، وأحدثت ضجة مشاعرية كبيرة - رسمت الإطار الذي جرت فيه مناقشات اللجنة المخصصة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأثرت في المناقشات المتعلقة بالمواد الانشطارية، ودفعت إلى زيادة التركيز على مسألة القضاء على الأسلحة النووية.

لقد عقدت الدورات الثلاث أو الأربع الماضية للجمعية العامة في مناخ متغير كثيراً، مناخ يتطلب التفكير أو إعادة التفكير بخطى سريعة بشأن المذاهب والمفاهيم والاستراتيجيات القديمة. وهذه العملية ليست أبداً أوضح تحديداً ولا أبرز شهوداً مما هي عليه عندما تطبق بالنسبة لمسائل الأمن الدولي ونزع السلاح.

وهناك عدد من النتائج القيّمة التي ينبغي استخلاصها من هذه الحقيقة فيما يتعلق بصفة خاصة بالأسس النظرية لنزع السلاح وتنفيذه عملياً. وكل نتيجة من هذه النتائج كانت لها جذورها وأنماطها في مداولاتنا. واسمحوا لي بأن أتناول بعضها باختصار.

النتيجة الأولى هي أن الوقت والمناخ الدولي موافقان تماماً الآن للقيام بإجراءات جديدة لنزع السلاح ترمي إلى تسهيل ظهور مفاهيم وهياكل أمنية جديدة للسنوات الأخيرة من التسعينيات وما بعد ذلك. وهذه المفاهيم والهياكل تُبنى في الوقت الحالي نتيجة جهود متضافرة يبذلها المجتمع الدولي، إلا أن تفاصيلها لم تتبلور بعد. ولكننا يمكن أن نحدد بعض العناصر التي ستحدد مكان ودور نزع السلاح في السنوات المقبلة.

إن النظام الجديد للأمن الدولي يجب أن يكون قائماً على الاعتراف بحقيقة أن الأمن ليس مسألة تصورات فقط، وإنما يمكن أن يكون له بعد مادي ملموس. وبالتالي لا يمكن أن يتواجد بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي إلا إذا كان غير قابل للتجزئة ومتساوياً. وبعبارة أخرى أصبح "الأمن المتساوي للجميع" حتمية أخلاقية حديثة. يضاف إلى ذلك أن الأمن بطبيعته شامل وله جوانب عسكرية، وسياسية، واقتصادية، وبيئية، وجوانب تتعلق بحقوق الإنسان وغير ذلك من الجوانب.

وأهمية نزع السلاح في هذه المعادلة الصعبة تضاعفت بقدر ما بالمقارنة مع عوامل مساعدة أخرى. غير أن نزع السلاح لا يزال يقوم بدور فريد من نوعه يرمي إلى تفكيك الأساس المادي لصنع الحرب.

والطابع الشامل للأمن يتطلب مرونة جديدة ونهجاً متعدد الوجوه لنزع السلاح. فتبعاً للظروف، ينبغي أن يكون شاملاً أو متخصصاً، عالمياً أو إقليمياً، انفرادياً أو ثنائياً أو متعدد الأطراف، منفصلاً أو متصلاً، تدريجياً أو

ظاهرة جديدة نسبياً آخذة في الاتساع تذكيرها الصراعات العرقية والقومية القائمة، بدأت تجذب بشكل متزايد اهتمام المجتمع الدولي.

وهناك مسائل أخرى تتعلق بنزع السلاح لا تقل أهمية تستحق أن تذكر بشكل خاص، ولكنني بسبب ضيق الوقت، سأكتفي بما ذكرته.

وكما قلت في ملاحظاتي العامة في مستهل بياني، كان عمل اللجنة الأولى هذا العام مكثفا بشكل ملحوظ، مع التباينات الشديدة والواضحة في وجهات نظر مختلف المجموعات. وقد أدلى تسعون وفداً ببيانات أثناء المناقشة العامة. ومرة أخرى أثبتت المناقشة المنظمة بشأن المسائل المواضيعية المتفق عليها، وهي ابتكار جديد نسبياً، أنها ترتيب مناسب لتبادل الأفكار بأسلوب غير مقيد وحر وغير معاق. لقد كانت المناقشات بالغة الحيوية. وشارك في هذه العملية ما يقرب من ٦٠ وفداً. وأعتقد أن هذا النهج ينبغي الإبقاء عليه وزيادة تحسينه.

ونظرت اللجنة في المرحلة الأخيرة من عملها في حوالي ٦٢ وثيقة تتضمن مشاريع قرارات وتعديلات، والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وفي جملة تلك الوثائق، اعتمد ٤٦ مشروع قرار و ٣ مقررات. ومن المهم ملاحظة أن هذا العمل تم إنجازه في عدد أقل من الجلسات.

هذه الدورة لم تكن دورة عادية. فقد أتت الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة في وقت عصيب بالنسبة للعالم والمنظمة من عدة نواح، ولكنه أيضاً كان وقتاً عظمت فيه الآمال والتوقعات. وأعتقد أن الوفود بحق لها أن تشعر ببعض الارتياح من نتائج جهودنا هنا. ويمكننا جميعاً أن ندخل في حسابنا بعض المكاسب وعلى الأقل بعض التقدم نحو آمالنا وأهدافنا. واسمحوا لي أن أعرب عن إيماني بأن اللجنة أيضاً، بفضل جهودنا الصبورة والدؤوبة، أسهمت إسهاماً متواضعاً في تحقيق الآمال المعقودة على عالم أفضل وأكثر سلاماً، عالم خال من الحروب والعنف.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أشكر وكيل الأمين العام

وإزدادت المشاعر في قاعة الاجتماعات عندما نوقشت هذه المسائل.

وكشفت المداولات المتعلقة بالمسائل النووية عن عدد من الاتجاهات الإيجابية أيضاً. وفي هذا الصدد، يلاحظ الرئيس بارتياح عزم الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التوقيع والمصادقة على البروتوكولات الإضافية الملحقة بمعاهدة راروتونغا في أوائل ١٩٩٦. وهذا تطور سار فعلاً.

ولئن كان من المؤسف أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى حل توفيقي مقبول بشأن مشاريع القرارات التي تتناول المسائل الهامة مثل المواد الانشطارية والأسلحة الكيميائية، فإن استمرار ممارسة العادة المتبعة المتعلقة بالمناقشات الودية المفتوحة بشأن هذه المسائل سيعمل، كما نأمل، على إزالة العوائق في المستقبل - وأمل، في المستقبل القريب جداً.

لقد جاءت الدورة الحالية بعد تطورات عديدة جديدة بالملاحظة في مجال نزع السلاح، تطورات قوبلت بموافقة ساحقة. وأذكر مثلاً واحداً: التوقيع على البروتوكول المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى، الذي حدث في فيينا في إطار المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وبينما أتكلم في هذا الموضوع، اسمحوا لي بأن أعرب عن مشاعري الشخصية فيما يتعلق بنتيجة ذلك المؤتمر. وهذه المشاعر مزيج من خيبة الأمل ومن الأمل - خيبة الأمل، لأنه ثبت أنه لا يمكن أن تدرج في البروتوكول الثاني عبارات ذات صلة تتعلق بالألغام البرية المضادة للأفراد؛ والأمل، لأنني أعتقد مخلصاً أن الدورات المستأنفة ستكون أكثر نجاحاً في تناول هذه المشكلة.

وينبغي أن نلاحظ أن موضوع الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التقليدي ينبغي أن يحظى بقدر أكبر من الاهتمام من جانب اللجنة. ويسرني أن ألاحظ أن هذا يحدث بشكل تدريجي. وظاهرة الأسلحة الصغيرة، ونقلها، وبصفة خاصة الاتجار غير المشروع بها، وهي

للشؤون السياسية، السيد مارك غولدنغ، على مساهمته المخلصة في مداولاتنا، وعلى اهتمامه الثابت والحيوي بأعمال اللجنة.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري الخالص لجميع الوفود، ولأعضاء المكتب بصفة خاصة، ولنائبي الرئيس الموقرين، السيد أنطونيو دي إيكازا ممثل المكسيك، والسيد وولفغانغ هوفمان ممثل ألمانيا، وكذلك السيد رجب سكيري مقرر اللجنة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني الخاص لمدير مركز شؤون نزع السلاح، السيد برفوسلاف دافينيتش على تعاونه معنا وعلى ما أسداه الي من نصح ومشورة بشأن مسائل مختلفة.

واسمحوا لي الآن أن أعرب عن امتناني العميق والصادق للسيد سهراب خيرادي، أمين اللجنة الأولى، على الطريقة المثلى التي وجه بها أعمال اللجنة في كل المراحل. إن معرفته وخبراته الواسعة في ميدان نزع السلاح فضلا عن روحه المهيبة، كانت، كعهدنا، عوناً كبيراً لنا جميعاً.

وأريد أيضا أن أتقدم بالشكر الى سائر موظفي مركز شؤون نزع السلاح الذين أسهموا في عملنا بدرجة عالية من الكفاءة، بمن فيهم السيد ستار، النائب القدير للسيد خيرادي، والسيد لين، والسيد ألسانيا والسيد كوتافافي والسيدة ستوت، والسيد فنغ، والسيد تشنغ، وكذلك السيدة كولانوسورستيت، والسيدة نانيا والسيد راما مورثي.

وفضلاً عن ذلك، أتوجه بالشكر الى المترجمين الشفويين ومندوبي الصحافة، ومدوني المحاضر الحرفية، وموظفي المؤتمرات وغيرهم من العاملين في الأمانة العامة الذين أبدوا روحاً رائعة من التعاون أثناء الساعات الطويلة والمرهقة التي قضيناها في مباشرة أعمال اللجنة.

لمن سيمكثون أتمنى عيد شكر سعيداً، ولمن سيغادرون أقول رحلة سعيدة وإلى اللقاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥